

ويتضمن هذا الأسبوع:

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية : أسعار الغذاء العالمية ترتفع في يونيو بأكثر وتيرة في 4 سنوات

- تحليل خاص : بعد بريطانيا.. هل تكون إيطاليا الخطر المقبل على الاتحاد الأوروبي؟

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

"كريدي سويس" يخفض توقعات نمو الطلب على النفط بفعل مخاوف خروج بريطانيا

رويتزر

قال بنك كريدي سويس إنه خفض تقديراته لنمو الطلب العالمي على النفط متوقعا أن يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى كبح نمو الاقتصاد العالمي والحد من تعافي أسعار النفط. وقال محللون في مذكرة إن تصويت بريطانيا لصالح الانفصال هو "أحدث وربما أقوى" محفز لتباطؤ وشيك للنمو العالمي والذي من المرجح أن يكون له تأثير سلبي على الطلب على النفط في النصف الثاني من العام وفي 2017. وتوقع البنك تراجع الطلب على النفط في شمال غرب أوروبا والولايات المتحدة كما توقع انخفاض نمو الطلب على النفط في الأسواق الآسيوية الناشئة اعتبارا من الربع الأخير وخلال العام المقبل. غير أن المحللين توقعوا نموا "قويا" في إنتاج النفط الصخري الأمريكي بنحو 400 ألف برميل يوميا في الفترة من الربع الأخير من 2016 إلى نفس الربع من 2017. وخفض كريدي سويس توقعاته لنمو الطلب العالمي على النفط في العامين الحالي والمقبل بنحو 250 ألفا و300 ألف برميل يوميا على الترتيب. غير أن البنك رفع توقعاته لمتوسط سعر خام القياس العالمي مزيج برنت لسنة 2016 و2017 إلى 44.53 دولار و56.25 دولار للبرميل على الترتيب من 37.77 دولار و54.25 دولار للبرميل. ورفع البنك توقعاته لمتوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العامين الحالي والقادم بواقع 6.68 دولار و2.12 دولار للبرميل على الترتيب إلى 43.59 دولار و55 دولارا للبرميل. كما عدل البنك توقعاته لسعر الغاز الطبيعي في مركز هنري بالرفع 19 سنتا إلى 2.43 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ألمانيا تقترض 4 مليارات يورو بفائدة سالبة لأول مرة على الإطلاق

موقع أرقام

طرححت ألمانيا سندات لأجل 10 سنوات بفائدة سالبة للمرة الأولى على الإطلاق، في إشارة إلى تواصل تكالب المستثمرين على حيازة الأصول الآمنة. وأعلن البنك المركزي الألماني، أنه تم بيع سندات حكومية بقيمة تتجاوز 4 مليارات يورو (4.5 مليار دولار أمريكي) بمعدل عائد بلغ - 0.05%. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي يقبل فيها المستثمرون سداد أموال مقابل إقراض الحكومة لأجل سداد 10 سنوات، مع ارتفاع المخاوف المتعلقة بخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي. يذكر أن السندات الحكومية الألمانية والسويسرية واليابانية تقدم عوائد سالبة في الوقت الحالي، مع اتجاه المستثمرين لحيازة الملاذات الآمنة وسط توقعات ببقاء معدلات الفائدة عند مستوى متدني لفترة طويلة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

معاهدة نقل البيانات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا تدخل حيز التنفيذ

(رويترز)

بدأ يوم الثلاثاء تنفيذ معاهدة جديدة لنقل البيانات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ليسدل الستار على أشهر من الغموض بشأن تدفق البيانات عبر الحدود وليصبح باستطاعة شركات مثل جوجل وفيسبوك ومايكروسوفت تسجيل نفسها من أول أغسطس.

وستتيح معاهدة درع الخصوصية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للشركات حرية نقل بيانات الموظفين عبر الأطلسي - من معلومات الموارد البشرية إلى سجلات تصفح الانترنت وحجوزات الفنادق - كوسيلة ميسرة للقيام بذلك دون الوقوع تحت طائلة قواعد الاتحاد الأوروبي الصارمة بشأن نقل البيانات.

وألغت أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي في أكتوبر إطار العمل السابق في هذا الشأن باعتباره يتيح لعملاء الولايات المتحدة الوصول بشكل أكبر من اللازم إلى البيانات الأوروبية.

وستدعم درع الخصوصية تجارة الخدمات الرقمية عبر الأطلسي التي تزيد على 250 مليار دولار سنوياً.

فيتش: عام 2016 سيكون قياسياً في خفض التصنيفات الائتمانية للدول والشركات

وكالات الأنباء

أعلنت مؤسسة التصنيف الائتماني العالمية "فيتش" أن عام 2016 سيشهد رقماً قياسياً في تخفيض التصنيف الائتماني للشركات والدول.

وحذرت فيتش المستثمرين من أن عام 2016 سيكون أكثر الأعوام خفصاً للتصنيفات الائتمانية، وسيحطم الرقم القياسي الذي وصل له في عام 2011.

وأشارت الوكالة إلى أن تراجع أسعار النفط كان أحد الركائز الأساسية التي جعلت عام 2016 من أكثر الأعوام التي ستحقق إنخفاضاً في التصنيفات الائتمانية، بالإضافة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الأمر الذي سيجعل هبوط التصنيف الائتماني لدول اليورو امراً حتمياً.

وطالبت "فيتش" من الدول والشركات إعادة تهيئة أوضاعها الاقتصادية والتأقلم مع الظروف الاقتصادية الصعبة، موضحاً أن 22 دولة قيد التصنيف إلى نظرة مستقبلية سلبية.

"باركليز" يتوقع ركود الاقتصاد البريطاني نهاية العام الحالي

موقع أرقام

تواجه بريطانيا "تصاعد حالة عدم اليقين" وهي الآن في طريقها لتتزلق نحو الركود بحلول نهاية عام 2016، وفقاً لأحدث توقعات المصرفيين في بنك "باركليز".

ويتوقع "باركليز" دخول المملكة المتحدة في حالة ركود نهاية العام الجاري بعد انخفاض معدلات النمو بنسبة 0.1% بسبب حالة عدم اليقين التي تحيط بالبلاد منذ التصويت لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي الشهر الماضي.

وتسبب التصويت لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي في تراجع حاد بقيمة الجنيه الاسترليني وسقوط بريطانيا في وضع غير مسبوق إذ لم يعد من المعروف شكل المستقبل السياسي أو الاقتصادي، وهذا الغموض سيدمر الثقة ويضر بالاستثمار ويضعف الصورة العامة للاقتصاد.

وأشار البنك إلى أن تصاعد الشكوك سيؤثر سلباً على ثقة الشركات والأسر كذلك، ويجبرهم على أن يكونوا أكثر حرصاً وأقل إنفاقاً.

وقال "باركليز" إنه يتوقع أن تتسبب حالة عدم اليقين المتزايدة في دفع الاقتصاد البريطاني إلى الركود خلال النصف الثاني من 2016 وأن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى متوسط - 0.1% بسبب تراجع الاستثمارات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وزراء تجارة مجموعة العشرين يتبنون إستراتيجية جديدة للنمو التجاري العالمي

/وام/

تبنى وزراء تجارة مجموعة الدول العشرين في ختام اجتماعهم في مدينة شنغهاي الصينية "إستراتيجية جديدة لمجموعة الـ20 للنمو التجاري العالمي" التي تحدد سبل تحسين إدارة التجارة العالمية وتخفيض نفقات التجارة وتحقيق انساق في سياسة التجارة والاستثمار وتعزيز التجارة في الخدمات وزيادة تمويل التجارة وتطوير مؤشر مستقبل التجارة وتنمية التجارة الالكترونية والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق الرفاهية والتنمية العالمية.

وأعرب الوزراء عن التزامهم بالتصديق على "اتفاقية تيسير التجارة" بنهاية العام الجاري وتوفير الموارد اللازمة لآليات دعم "تيسير التجارة" المصممة خصيصا لمساعدة الدولة النامية والأقل نموا على تنفيذ الاتفاقية فضلا عن الاتفاق على العمل مع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين لتحويل "آلية الشفافية لاتفاقيات التجارة الإقليمية" المؤقتة إلى آلية دائمة.

وتعهد الوزراء بتنفيذ نتائج المؤتمرين الوزاريين لمنظمة التجارة العالمية ببالي ونيروبي بشكل عاجل ودفع المفاوضات بشأن القضايا المتبقية في "أجندة الدوحة للتنمية" خاصة الأسس الثلاثة المتعلقة بالزراعة والنفاذ للأسواق غير الزراعية والخدمات والتنمية و"اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية".

ودعا وزراء التجارة كلا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي- بالتشاور مع صندوق النقد الدولي- لمتابعة البحث عن مزيد من سبل تعزيز الترابط والتكامل بين أنظمة التجارة والاستثمار.

كما تعهد وزراء تجارة مجموعة الـ20 بتعزيز بناء القدرات لتحقيق سلاسل قيمة عالمية شاملة ومنسقة والسعي لتطوير وتنفيذ مبادرات لدعم الدول النامية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الأكثر أهمية لسلاسل القيمة العالمية بما في ذلك البنية التحتية والتكنولوجيا والاتصال بين سلاسل الإمداد والزراعة والتطوير والتجارة الالكترونية وتطوير المهارات فضلا عن تعزيز قدرة الدول النامية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام بالمعايير القومية والدولية والتنظيمات التقنية وتسهيل نفاذها للمعلومات الخاصة بفرص التجارة والاستثمار مرحبين بمشاركة جميع الشركات في دول العالم على اختلاف إجماعها خاصة الصغيرة والمتوسطة منها في سلاسل القيمة العالمية والاستفادة منها.

التأثير على مصر:

في ظل التقلبات المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم حاليا وتنامي المخاوف من عملية الركود الاقتصادي يتعين على مصر اتخاذ إجراءات أكثر قوة لتعزيز النمو خاصة وأن المخاطر السلبية تتزايد في غياب إجراءات حاسمة؛ فالتعافي من الأزمة العالمية ما زال بطيئا جدا وهشا للغاية في حين تتزايد المخاطر التي تهدد استمراره التعافي.

وعلى الرغم من ازدياد وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي إلا أن جهات مثل صندوق النقد الدولي حذرت من أن النمو في أوروبا واليابان كان مخيبا للأمل للغاية بينما أضر تباطؤ النمو في الصين بقطاع النفط والدول المصدرة للسلع بينها البرازيل وروسيا. لهذا مصر مطالبة الآن بتسريع الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وزيادة الدعم المالي واستمرار السياسة النقدية الميسرة. كما أن هناك ضرورة للسعي لمزيد من التماسك المالي في ظل وضع الدين العام الحالي محليا. كذلك، من المهم أن تصاحب هذه الإصلاحات في جانب العرض إجراءات لتحفيز المالي لتعزيز الطلب في الأمد القريب وامتصاص الصدمات السلبية خاصة وأن الأسواق الناشئة وفقا لتقارير دولية عدة ستأقلم بصورة أفضل مع موجة نزوح رؤوس الأموال التي شهدتها في الفترة الأخيرة بفضل زيادة الاحتياطات وانخفاض الديون بالعملة الأجنبية وتبني أسعار فائدة أكثر مرونة.

وقال تقرير سابق لصندوق النقد الدولي إن سياسات أكثر حصافة للمالية العامة وتقليل الدين العام وإشراف مالي أقوى ومرونة نظام الصرف الاجنبي من شأنها تقادي صدمات العملة المفاجئة التي اتسمت بها موجات نزوح رؤوس الاموال الكبيرة السابقة التي شهدتها الأسواق الناشئة في أواخر عقد الثمانينات وأواخر عقد التسعينات من القرن الماضي.

ونرى أنه يتعين على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلا بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلا أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: أسعار الغذاء العالمية ترتفع في يونيو بأكثر وتيرة في 4 سنوات

(رويترز)

قالت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) إن أسعار الغذاء العالمية سجلت أكبر زيادة شهرية لها في أربع سنوات في يونيو بدعم من ارتفاع أسعار السكر ومعظم السلع الغذائية الأساسية الأخرى.

وتزيد أسعار الغذاء منذ أن بلغت أدنى مستوى لها في نحو سبع سنوات في يناير بعد هبوطها على مدى أربعة أعوام متتالية. وتتوقع فاو حاليا أن تستقر الأسعار في السنوات العشر المقبلة.

وارتفع مؤشر فاو لأسعار الغذاء الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر بنسبة 4.2 بالمئة في يونيو مقارنة مع مايو مسجلا خامس زيادة شهرية على التوالي.

وقالت فاو إن أسعار الأغذية بالأسواق العالمية تقل واحدا بالمئة فقط عن مستواها في نفس الشهر من العام الماضي.

وتعزز تقديرات المنظمة التي نشرت وتوقعت فيها استقرار الأسعار على مدى عشر سنوات وجهة النظر القائلة بأن السلع الزراعية الأساسية تخرج من حقبة تقلبات شديدة أثارها ارتفاعات الأسعار واضطراب الإمدادات في 2007-2008.

وذكرت فاو أن أسعار السكر زادت 14.8 بالمئة في يونيو مع هطول أمطار غزيرة عرقلت عملية حصاد قصب السكر وأثرت سلبا على المحصول في البرازيل أكبر منتج في العالم.

وتسبب الطقس المطير أيضا في تقليص كمية السكر المستخرجة من القصب وهو ما دفع المنتجين إلى تحويل المزيد من قصب السكر إلى إنتاج الإيثانول بما أدى إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار.

وخالفت أسعار الزيوت النباتية الاتجاه الصعودي لتنزل 0.8 بالمئة بقيادة زيت النخيل الذي شهد انخفاضا في الطلب العالمي على وارداته وانتعاشا موسميا للإنتاج في اندونيسيا وماليزيا.

ورفعت منظمة الأغذية والزراعة توقعاتها لإنتاج الحبوب العالمي في موسم 2016-2017 إلى 2.544 مليار طن بما يزيد 15.3 مليون طن عن العام الماضي لكنه يظل دون مستوى الحصاد القياسي الذي سجله عام 2014.

ويرجع رفع التوقعات في الأساس إلى تحسن آفاق إنتاج القمح المتوقع حاليا أن يصل إلى 732 مليون طن بفضل تحسن الأحوال الجوية في الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة.

وأشارت فاو إلى أن معدل استهلاك القمح يتجه للارتفاع مع نمو الطلب على استخدامه في الأعلاف بالاتحاد الأوروبي واندونيسيا والولايات المتحدة وكذلك استخدامه في الأغذية والصناعة.

ويعني ارتفاع الاستهلاك أن المخزونات العالمية ستقل 1.5 بالمئة بنهاية الموسم في 2017 عن مستواها في بداية الموسم.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يجب على مصر الانتباه منذ بداية الموسم الزراعي إلى ضرورة تخطيط المستهدفات الزراعية وفقا للمتغيرات التي ظهرت على الساحة العالمية. فبالنسبة لتوقعات الإنتاج العالمي من الحبوب فإن هذا المستوى المتوقع من الإنتاج العالمي يعني أن النمو بمعدلات أقل من التوجه العام سيستمر لموسم ثالث على التوالي، ويعبر ذلك عن استمرار التأثير السلبي للأحوال الجوية الشاذة الناجمة عن ظاهرة «النينو» في نصف الكرة الجنوبي حيث تقدم الموسم أكثر وهو ما يستلزم اتخاذ خطوات جادة لإنتاج أنواع جديدة من الأرز والحبوب أقل استهلاكاً للمياه وأعلى في الإنتاجية مع وضع ضوابط مشددة لعمليات الزراعة وحجم المنزرع من محاصيل الحبوب خاصة الأرز.

ويجب أن يشمل البعد التخطيطي هنا الانتباه إلى أن الأوضاع في آسيا قد تدفع بأسعار السلع الغذائية للارتفاع عالمياً في الموسم الجديد مما سيزيد العبء على المواطن ويستدعي اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثير ذلك على الأسعار وعلى معدلات التضخم محلياً خاصة وأنه من المتوقع زيادة الاستهلاك العالمي من الحبوب. وتستلزم هذه المتغيرات أن تقوم الدولة بتكوين مخزون استراتيجي منها خاصة الأرز منذ بداية الموسم لضمان المرونة السعرية في الأسواق بالإضافة إلى الإعلان قبل بداية العام عن السياسة التصديرية وحجم ما سيسمح بتصديره وضوابطه وآلياته لضمان عدم حدوث المشكلات التي تحدث كل موسم نتيجة التقلبات السعرية والتي من المتوقع استمرارها خلال العام الحالي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص : بعد بريطانيا.. هل تكون إيطاليا الخطر المقبل على الاتحاد الأوروبي؟

صحيفة الشرق الأوسط

بعد أن استيقظت القارة الأوروبية يوم الجمعة الموافق 24 يونيو على نتيجة استفتاء بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، والذي من شأنه أن يخلق الكثير من الصعاب الاقتصادية لكلا الطرفين. يبدو أن تعثر البنوك في إيطاليا هو الخطر القادم الذي يُدهم الاتحاد الأوروبي.

فحالة التصادم بين إيطاليا والاتحاد الأوروبي حول عملية إنقاذ محتملة للنظام المصرفي المترنح في البلاد بدأت تقترب يوماً بعد يوم، مما يهدد بمزيد من التحديات التي يمكن أن تواجه الاتحاد المصرفي الأوروبي والتي تشكل تهديداً محتملاً أكبر لاستقرار أوروبا بعد Brexit.

فالنظام المصرفي في إيطاليا أصبح في ورطة، بعد وصول القروض المتعثرة إلى 540 مليار دولار، ذلك وسط مأساة الحاجة إلى رأس مال جديد. ويريد رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي تخصيص ما يعادل نحو 60 مليار دولار من التمويل العام للدولة لمحاولة تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي.

وبالفعل تواجه إيطاليا مشكلة القروض المتعثرة، التي أجبرت الحكومة على إنشاء صندوق لمساعدة البنوك الضعيفة بقيمة 5 مليارات يورو تقريباً. وتجدر الإشارة إلى أن حجم مثل هذه القروض لدى أقدم بنك في إيطاليا، مونتي باشي «Monte Paschi» يبلغ 47 مليار يورو. ويطلب البنك المركزي الأوروبي بخفض هذا المبلغ بمقدار 8 مليارات يورو مع حلول نهاية عام 2017، وبشكل عام يبلغ الحجم الإجمالي للقروض غير المسددة في إيطاليا، 360 مليار يورو (399 مليار دولار) وتبلغ ديونها 140 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن المشكلة بالنسبة لرينزي وإيطاليا - والاتحاد الأوروبي ككل - هي أن قواعد الاتحاد المصرفي الأوروبي تحظر عمليات إنقاذ دافعي الضرائب باعتبارها الملاذ الأول للبنوك المتعثرة. فالقواعد، التي وضعت منذ سنوات، تُصر على أن المساهمين والدائنين «إنقاذها» قبل دافعي الضرائب.

ومشكلة أخرى ستواجه إيطاليا وهي قوانين الإفلاس، حيث إن الإجراءات عادة ما تستغرق ثماني سنوات للحل في المحكمة، بالمقارنة مع المتوسط الأوروبي الذي يبلغ ثلاث سنوات، مما يجعل من الصعب على البنوك بيع القروض المتعثرة بأسعار لائقة.

وقد حاول رينزي الاستفادة من حالة عدم الاستقرار في أوروبا التي ولدتها الـ Brexit لإقناع سلطات الاتحاد الأوروبي بتعليق الحظر المفروض على المساعدات الحكومية للمصارف الإيطالية. وخلال الأسبوع قبل الأخير من يونيو الماضي كانت هناك مفاوضات بين الإيطاليين والاتحاد الأوروبي حول هذه المسألة، ورفض مسؤولون المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل والبنك المركزي الأوروبي في ألمانيا التفكير بإعفاء إيطاليا من القواعد.

ولا يقل الاستفتاء الدستوري الذي سيجري في إيطاليا العام الحالي، خطورة عن الاستفتاء الذي شهدته بريطانيا. فالمؤشرات الاقتصادية والمشاكل المصرفية والاستفتاء الدستوري - تشير إلى وقوع إيطاليا في حالة أزمة خانقة قد تشمل عواقبها كل أوروبا.

وقالت وزارة الخزانة الإيطالية إن العجز في موازنة الحكومة في الأشهر الستة الأولى من عام 2016 بلغ 27.7 مليار يورو، بزيادة نحو 5.8 مليار يورو عن العجز المسجل في الفترة نفسها من العام الماضي. وأوضحت الوزارة أنه على رغم ارتفاع العجز في الأشهر الستة الأولى من عام 2016، فإن المالية العامة ما زالت تسير نحو الوفاء بأهداف الحكومة للعام بأكمله.

وسجلت موازنة القطاع العام فائضاً بلغ نحو 8.6 مليار يورو في يونيو انخفاضاً من فائض قدره 12.1 مليار يورو في الشهر نفسه من العام الماضي. ويسجل شهر يونيو في العادة فائضاً في الموازنة فيما يرجع إلى انتهاء مهلة الإقرارات الضريبية في منتصف العام. وتهدف إيطاليا إلى خفض العجز العام في موازنة الحكومة هذا العام إلى 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أقل من سقف الاتحاد الأوروبي البالغ 3 في المائة وأقل قليلاً من العجز المسجل في العام الماضي والبالغ 2.6 في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتوجب على مواطني إيطاليا التصويت خلال الاستفتاء على موضوع تغيير مبدأ تشكيل مجلس الشيوخ في البرلمان وتركيز السلطة في أيدي أعضاء المجلس الأدنى (مجلس النواب) في البرلمان.

وفي حال وافق الإيطاليون على تنفيذ الإصلاح الدستوري المذكور فسيتمكن رئيس الوزراء ماتيو رينزي من تمرير قوانين يمكن أن تحسن قدرة البلاد على المنافسة الاقتصادية. وفي حال رفض السكان تنفيذ الإصلاح فقد يؤدي ذلك إلى انهيار الحكومة الحالية واندلاع أزمة سياسية. ووفقاً لتقديرات الاتحاد العام للصناعة الإيطالية، إذا لم تتم الموافقة على الإصلاحات، فستشهد البلاد حدوث ركود، ونزوح رؤوس الأموال وتراكم ديون جديدة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأعرب حكام البنك المركزي الأوروبي عن قلقهم بشأن حالة البنوك في منطقة اليورو وتداعيات تصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي، بحسب ما أظهر محضر آخر اجتماع للحكام كشف عنه الخميس الماضي. إذ تنشر محاضر الاجتماعات بعد أربعة أسابيع من عقدها.

وعقد الاجتماع في فيينا في الثاني من يونيو قبل ثلاثة أسابيع من تصويت البريطانيين في 23 يونيو على الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ومن الأمور الأخرى التي تقلق حكام البنك المركزي الأوروبي، جهود البنوك في منطقة اليورو لتصحيح ميزانيتها العامة التي قال البنك إنها عملية «مضنية» ولكنها «ستسهم بشكل كبير في تعزيز الانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو».

وشددوا بصورة خاصة على وجوب معالجة مسألة الديون المشكوك في تحصيلها التي أصبحت أكثر إلحاحًا في الأسابيع الأخيرة بعد أن سعت إيطاليا إلى الحصول على تصريح من السلطات الأوروبية لتقديم المساعدات المالية والضمانات لبنوكها التي تزرع تحت ديون سيئة بقيمة 360 مليار يورو (399 مليار دولار).

التأثير على مصر:

في ضوء المخاوف التي تحيط بوضع الاقتصاد الإيطالي حاليًا أصبحت مصر أكثر عرضة لتأثيرات التغيرات الناتجة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فوفقًا لنشرة «أخبار الساعة»، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمثل صدمة قوية ليس للاقتصاد البريطاني أو الاقتصاد الأوروبي فقط، لكن للاقتصاد العالمي برمته. إذ إن فرص النمو التي باتت متاحة أمامه الآن هي من دون شك أقل مما كانت قبل الخروج وهو ما يزيد الضغوط الثقيلة في الأصل على كاهل الاقتصاد العالمي.

فقرار البريطانيين الخروج من الاتحاد الأوروبي وفق نتائج الاستفتاء الذي أجري مؤخرًا، فوق أنه يمثل نقطة محورية في مسيرة التطور العالمي ويضع ما يصفه الكثيرون بنهاية لحلم الوحدة الأوروبية ونموذج الاتحاد الأوروبي كما يتوقع أن يبقى الاقتصاد الأوروبي بشكل عام تحت طائلة الشك لفترة غير قصيرة في المستقبل بما يمثل عامل تهديد لاستقرار الاقتصادي العالمي ككل.

الوضع الآن يستدعي من مصر ضرورة وضع العديد من السيناريوهات التفصيلية لتداعيات الوضع القائم حاليًا في الاتحاد الأوروبي في ضوء احتمالات انتقال عدوي المشكلة البريطانية إلى دول أخرى ترتبط معها مصر بعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مما قد يتسبب بصورة أكبر في زيادة مساحة التعرض المصري لهذه الأزمات خاصة في ظل حجم العلاقات الاقتصادية المتنامي حاليًا مع إيطاليا بصفة خاصة ومع دول الاتحاد الأوروبي بصورة عامة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادًا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية

(رويترز) (موقع أرقام)

استقر أداء الأسهم الصينية بنهاية تعاملات يوم الجمعة، عقب إعلان بيانات اقتصادية أفضل من توقعات المحللين ما يقلص من احتمالات ضخ تدابير تحفيزية جديدة.

وأعلنت الحكومة الصينية نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 6.7% في الربع الثاني من العام الحالي، في حين كانت التقديرات تشير إلى نمو بنحو 6.6%.

ومع نمو الاقتصاد الصيني بأفضل من توقعات المحللين فإن المستثمرين قلصوا توقعاتهم بشأن اتجاه السلطات الصينية لضخ تدابير تحفيزية جديدة.

واستقر مؤشر "شنغهاي" المركب عند مستوى 3054 نقطة عند الإغلاق، مسجلاً مكاسب بنسبة 2.2% خلال الأسبوع.

وارتفعت الأسهم اليابانية للجلسة الخامسة على التوالي بنهاية جلسة تداولات يوم الجمعة، بدعم هبوط قيمة الين مع تكهنات التحفيز الاقتصادي في البلاد.

وسجلت الأسهم اليابانية مكاسب أسبوعية قوية مع تعهد رئيس الوزراء "شينزو أبي" بضخ تدابير تحفيزية جديدة لدعم النمو الاقتصادي في البلاد.

واستفاد السوق الياباني بإعلان الحكومة الصينية تسجيل معدل نمو اقتصادي أعلى من توقعات المحللين في الربع الثاني من العام الحالي، في إشارة جيدة لأداء ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وصعد مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.7% إلى 16497 نقطة، ليسجل مكاسب أسبوعية تجاوزت 9%، بينما ارتفع مؤشر توبكس "بحوالي 0.4% ليصل إلى 1317 نقطة.

استقرت مؤشرات الأسهم الأمريكية في ختام تداولات الجمعة رغم صدور بيانات اقتصادية، في الوقت الذي تواصل فيه إعلان نتائج الشركات، حيث تراجعت أرباح "سي تي جروب" بنسبة 14% في الربع الثاني.

ومع استقرار المؤشرات حافظت الأسهم الأمريكية على مكاسبها للأسبوع الثالث على التوالي، وحافظ مؤشر "داو جونز" على الإغلاق عند مستوى قياسي جديد.

واستقر مؤشر "داو جونز" الصناعي عند 18516 نقطة، محققاً 2% مكاسب أسبوعية.

كما استقر مؤشر "نازداك" عند 5030 نقطة، محققاً 1.5% مكاسب أسبوعية، فيما استقر أيضاً مؤشر "إس آند بي 500" القياسي عند 2161 نقطة مرتفعاً 1.5% خلال خمس جلسات.

وفي الأسواق الأوروبية انخفض مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.2% أو بمقدار (-0.5 نقطة) إلى 338 نقطة، فيما ارتفع مؤشر "فوتسي" البريطاني (+15 نقطة) إلى 6669 نقطة.

بينما انخفض مؤشر "كاك" الفرنسي (-13 نقطة) إلى 4372 نقطة، واستقر مؤشر "داكس" الألماني عند 10067 نقطة.

وعلى صعيد المعادن انخفضت العقود الآجلة للذهب بنسبة 0.4% أو بمقدار 4.8 دولار لتغلق عند 1327.4 دولار للأوقية، لتحقق تراجعاً أسبوعياً قدره 2.3%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وانخفضت الفضة بنسبة 0.8% أو بمقدار 15.7 سنت إلى 20.16 دولار للأوقية، لكنها حققت مكاسب خلال الجلسات الخمس الأخيرة بنسبة 0.3% مواصلة ارتفاعها للأسبوع السابع.

في سوق النفط ارتفع خام "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.6% أو بمقدار 27 سنتاً، لينتهي جلسة نيويورك عند 45.95 دولار للبرميل، محققاً مكاسب أسبوعية قدرها 1.2%.

وارتفع خام "برنت" القياسي الجلسة بنسبة 0.5% بمقدار 24 سنتاً، لينتهي جلسة لندن عند 47.61 دولار للبرميل، محققاً 1.8% مكاسب أسبوعية.

وعلى صعيد البيانات الاقتصادية أعلنت الحكومة الأمريكية ارتفاع مبيعات التجزئة خلال الشهر الماضي بنسبة 0.6% مقابل 0.2% للشهر السابق له، كما ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.6%.

وفي الصين، سجل ثاني أكبر اقتصاد عالمي نمواً بنسبة 6.7% خلال الربع الثاني، وهو المعدل الذي تجاوز توقعات المحللين.

التأثير على مصر:

لا زالت البورصة المصرية متجهة للتفاعل أكثر مع أوضاعها الداخلية في الأسبوع الماضي وذلك في ظل قوة المتغيرات الداخلية مع ظهور تحركات إيجابية في الأسواق العالمية دفعت أغلبها للتماسك وتعويض خسائرها السابقة وهي فرصة إيجابية لطرح أدوات جديدة أو تطوير نظم التعامل في البورصة المصرية في ضوء أن المتغيرات الخارجية أصبحت أقل وطئة على أداء السوق المحلي مما سيساهم في زيادة فرص جذب استثمارات الأجانب للبورصة خلال الفترة القادمة إذا استمرت الأوضاع كما هي.

يتبقى الإشارة إلى ما أوردته النيويورك تايمز مؤخراً عن أن سوق السندات تعد في الوقت الراهن مثل عداد السرعة الذي يُعاد ضبطه بصورة سيئة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه. وهي قد تكون أقل فائدة من المعتاد، ولا يمكن تفسيرها حرفياً، ولكنها لا تزال تخبرنا بشيء ما، وذلك الشيء هو أنه ينبغي أن يساورنا القلق بشأن إمكانية وقوع العالم في فخ اقتصادي انكماش رديء مما يستدعي التأني وإعداد دراسات أعمق قبل التوجه لطرح أي إصدار جديد للسندات الدولارية المصرية في الأسواق العالمية خلال العام الحالي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.